كلمة

معالى الدكتور نبيل العربى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

فى

الجلسة الافتتاحية

لمؤتمر المعارضة السورية

القاهرة 2 و2012/6/3

أصحاب المعالى الوزراء،

سعادة السفراء،

السيدات والسادة،

يسعدنى الترحيب بكم جميعاً فى افتتاح أعمال هذا المؤتمر الهام للمعارضة السورية، والذى ينعقد اليوم تحت رعاية جامعة الدول العربية وبحضور أصحاب المعالى الوزراء وكذلك سفراء وممثلى الدول المعنية بالشأن السورى.

هذا الحضور المتميز اليوم يعكس مدى الاهتمام بانعقاد هذا المؤتمر الذى يتطلع أبناء الشعب السورى والرأى العام العربى والدولى إليه. نحن جميعاً نتطلع الى انطلاق مرحلة جديدة، تعلن فيها المعارضة السورية رؤيتها السياسية المشتركة ازاء التعامل مع تحديات المرحلة الراهنة، وتعلن كذلك تصوراتها المشتركة لملامح المرحلة الانتقالية للعبور نحو تحقيق ما يتطلع اليه الشعب السورى من طموحات وآمال فى الحرية والديمقراطية والعدل والكرامة الانسانية وفى ظل نظام ديمقراطى تعددى يضمن المساواة فى الحقوق والواجبات لجميع السوريين دون تمييز، أو تفرقة أو اقصاء.

فى بداية كلمتى لابد أن أتوجه بالتهنئة والشكر لأعضاء اللجنة التحضيرية على ما بذلوه من جهود مقدرة طوال الأيام الماضية من أجل التحضير والاعداد الجيد لأعمال هذا المؤتمر، ولقد حرصت الأمانة العامة للجامعة على توفير الأجواء الملائمة لانجاح أعمال اللجنة التحضيرية بعيداً عن أية ضغوط أو تأثيرات تمس باستقلالية المعارضة السورية واردتها الحرة فى تحديد خياراتها السياسية والتنظيمية لبناء مستقبل وطنها.

لقد استطاعت جهود اللجنة التحضيرية تخطى الصعاب، وتجاوز العديد من نقاط الخلاف التى كانت تحول دون توحيد الرؤية السياسية للمعارضة، وانتهت الى اعداد أوراق العمل ومشاريع الوثائق المطروحة أمامكم، المطلوب الآن المحافظة على هذا

الزخم الايجابى بحيث يتوصل المؤتمر الى اقرار تلك الوثائق بعد ادخال ما يراه من تعديلات جوهرية عليها.

ان أمام مؤتمر المعارضة السورية اليوم فرصة يجب المحافظة عليها، وأقول وأكرر من غير المسموح اضاعة هذه الفرصة بأى حال من الأحوال، فتضحيات الشعب السورى أكبر منا جميعاً وأغلى من أية خلافات أو مصالح فئوية أو حزبية ضيقة، ومن هنا لا يجوز بعد اليوم أن نعطى الفرصة مرة أخرى للمشككين بقدرة المعارضة السورية على تحمل مسئولياتها، وعلينا جميعاً المشاركة فى مسئولية توحيد الصفوف والارتقاء بأساليب العمل والرؤية الثاقبة حتى يمكن تجاوز أعباء هذه المرحلة الانتقالية الصعبة.

لقد واكبت قرارات جامعة الدول العربية الأزمة السورية بمختلف تطوراتها وتداعياتها، وطرحت الجامعة العديد من المبادرات واتخذت العديد من القرارات والتدابير غير المسبوقة من أجل دفع الحكومة السورية إلى حقن الدماء والتخلى عن خيارات الحلول الأمنية، الا أن كل هذه المحاولات – مع الأسف الشديد – لم يكتب لها النجاح، ولا تزال الحكومة السورية تماطل فى تنفيذ التعهدات التى التزمت بها على الورق معنا ولاتزال تتبع الخيار العسكري بديلاً عن الحل السياسى، مما دفع بعض أطراف المعارضة للدفاع المشروع عن الشعب السورى.

وهنا، لابد أن نقول بوضوح أنه لا يمكن مقارنة أو مساواة ما تقوم به القوات الحكومية من اعتداء على الشعب السورى بما تقوم به بعض أطراف المعارضة فى دفاعها المشروع عن نفسها. فالقوات الحكومية هى التى تمتلك بل وتستخدم الأسلحة الثقيلة ضد الشعب، كما أن الحكومة هى التى عليها المسئولية السياسية والقانونية لحماية الشعب، لا أن تقتله تنتهك حقوقه وتهدد أمنه كما تفعل كل يوم.

ولقد كان قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر بتاريخ 2012/1/22 واضحاً فى تصوره لخطوات الحل السياسى للأزمة، حيث طالب أن يتولى رئيس الجمهورية تفويض نائبه الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة وحدة وطنية

انتقالية هدفها الأساسى اقامة نظام سياسى ديمقراطى تعددى يتساوى فيه جميع المواطنين السوريين، على ان تتولى هذه الحكومة ايضاً الاعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على اجراءاتها باشراف عربى ودولى.

الا أن هذه المبادرة وغيرها من المبادرات العربية والدولية بما فى ذلك خطة السيد كوفى أنان المبعوث المشترك لازالت تصطدم بهذا التصعيد الخطير لأعمال العنف والقتل وبما يرتكب يومياً من جرائم فظيعة وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان فى سورية من قبل القوات النظامية والشبيحة التابعة للنظام السورى.

وهنا أود القول ان جامعة الدول العربية والمجموعة الدولية ممثلة بمجلس الأمن لا يمكن لها السكوت أو التغاضى عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة التى ترتكب يومياً بحق الشعب السورى، وان مسئولياتها السياسية والانسانية والاخلاقية أن تتخذ كل التدابير اللازمة لفرض الالتزام بالوقف الفورى لجميع أعمال العنف والقتل الدائرة حالياً حقناً لدماء الشعب السورى، وللحيلولة دون انزلاق الأوضاع في سورية نحو سيناريوهات الحرب الأهلية والفوضى التى تهدد ليس فقط وحدة الشعب السورى وأمنه واستقراره وانما تحمل أيضاً التداعيات الخطيرة على مجمل مستقبل الأمن والاستقرار فى المنطقة على اتساعها.

السيدات والسادة،

منذ أيام قليلة انعقد اجتماع هام غير مسبوق فى جنيف، شارك فيه وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن، بالاضافة الى وزراء خارجية العراق رئيس القمة والكويت رئيس المجلس الوزارى ورئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها رئيس اللجنة المعنية وكذلك وزير خارجية تركيا. وأود أن أطرح أمامكم، وبكل أمانة ووضوح وصراحة وأمانة، تقييمى على أعمال هذا الاجتماع، فأقول أن الدول العربية وجامعة الدول العربية كانت تنتظر أن يخرج الاجتماع بثلاثة أمور أساسية، أولاً: اطار زمنى واضح ومحدد لضمان تنفيذ خطة العمل المتفق عليها وهذا لم يتحقق، وثانياً:

التزام صريح بقيام مجلس الأمن بفرض تطبيق خطة السيد كوفى أنان وعلى رأسها وقف أعمال العنف، بما فى ذلك استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهنا نتحدث عن المواد التى لا تتضمن استخدام القوة العسكرية، كما نص قرار مجلس الجامعة الأخير الذى انعقد فى الدوحة وهذا أيضاً لم يتحقق، وثالثاً: كانت تطلب العربية وضع خطة واضحة لانتقال السلطة فى سورية، وهو ما تحقق بالفعل وباجماع جميع المشاركين، بما فى ذلك الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وهذا لاشك تطور مهم، يجب البناء عليه، كما يجب أن تستمر الدول العربية فى الاصرار على النقطتين اللتين لم تتحققا.

كما جاءت محصلة هذا الاجتماع بايجاز:

أولاً: أؤكد لكم أن الدول العربية المشاركة أعربت بوضوح وبحزم على ضرورة تحمل المجتمع الدولى ممثلاً فى مجلس الأمن الجهاز المكلف بالمحافظة على السلم والأمن الدولى بمسئولياته فى وقت العنف والقتل فوراً وأن أى تردد يعرض حياة آلاف السوريين الأبرياء ويعرض الشقيقة سورية لمزيد من سفك الدماء والدمار ويعرض أمن واستقرار المنطقة بأسرها لأخطار محققة.

ثانياً: كما هو معروف توافقت الدول الخمس مع باقى أعضاء المجلس على القرارين 2042 و2043 فى ابريل الماضي ثم لم يحدث أى تقدم لمواجهة استمرار نزيف الدم بسبب عدم استعداد بعض الأطراف على ممارسة الضغط المطلوب على النظام فى سورية، وأفرز الاجتماع تطوراً ملموساً يمكن تلخيصه فيما يلى:

1- اجماع الدول الخمس على ضرورة وقف العنف وتنفيذ خطة النقاط الست التى اقترحها السيد كوفى أنان دون أى تغيير.

2- تعهد من الدول الخمس بالاجماع – أكرر – بالاجماع على اتخاذ ما يلزم لضمان تنفيذ هذه الخطة.

ثالثاً: وهذا هو الأهم، هناك اجماع على خطوات واضحة لانتقال السلطة فى سورية والتى تشمل:

أ- حكومة انتقالية تنشئ مناخاً محايداً.
ب- مشاركة جميع أطياف المجتمع السورى فى المرحلة الانتقالية.
ج- مراجعة الاطار الدستورى والنظام القانونى فى سورية وتعرض النتيجة فى استفتاء على الشعب السورى.
د- بعد ذلك انتخابات حرة للمؤسسات الجديدة.

واننا فى جامعة الدول العربية، ووفقاً لقرارات القمة ومجلس الجامعة الوزارى ملتزمون بالسعى من أجل انجاح الجهود المبذولة لوضع خطة النقاط الست موضع التنفيذ الفورى والكامل، والتى تواجه حالياً صعوبات وتحديات حقيقية، ربما تؤدى بالمجتمع الدولى ومجلس الأمن الى اعتماد خيارات أخرى لفرض الالتزام بها وتنفيذها باعتبارها ربما تكون الفرصة الأخيرة المتاحة للخروج بحل سياسى سلمى للأزمة يحقق مطالب وتطلعات الشعب السورى فى الحرية والتغيير.

وفى هذا الصدد، أود التأكيد على أننا فى جامعة الدول العربية ملتزمون بالحفاظ على وحدة سورية واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، كما أننا منحازون لطموحات الشعب السورى فى الحرية والتغيير الديمقراطى السلمى، كما أننا سندعم الجهود المخلصة لجميع أطراف المعارضة السورية الهادفة الى جمع الكلمة وتوحيد الصفوف فى أى اطار تتوافق أطراف المعارضة السورية على اعتباره الاطار الجامع لها للتشاور وتنسيق الجهود ومتابعة الاتصالات لوضع مقررات هذا المؤتمر موضوع التنفيذ، وليس لدى الجامعة العربية فى هذا الصدد أية أجندة سياسية تحاول فرضها أو املائها على أطراف المعارضة السورية، كما أنها سوف تظل المظلة الحامية والجامعة لجميع أطراف المعارضة دون تحيز أو تمييز أو إقصاء.

وفقكم الله في مساعيكم، وأرجو أن يحقق هذا المؤتمر الأهداف المرجوة منه لخدمة المصالح العليا للشعب السورى وطموحاته المشروعة، وارجو أن نكون جميعاً

على مستوى المسئولية الملقاة على عاتقنا للانتقال نحو سورية المستقبل، سورية الحرة العربية الديمقراطية التعددية والتى نتطلع جميعاً اليها والتى أصبحت باذن الله.

أشكركم جميعاً جزيل الشكر،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،